

وأما البيعتان في بيعة فالمشهور عن احمد انه اشترط أحد المتعاقدين على صاحبه عنداً آخر كبيع أو اجارة أو صرف الثمن أو قرض ونحو ذلك وعنه البيعتان في بيعة اذا باعه بعشرة نقداً أو عشرين نسبية وقال في العمدة البيعتان في بيعة أن يقول بعتك هذا بعشرة صحاح أو عشرين مكسرة أو يقول بعتك هذا على أن تبيني هذا انتهى

جُمع بين الروایتين وجعل كلا الصورتين داخلًا في معنى بيعتين في بيعة والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

## الرسالة الثانية عشرة

في مسائل مختلفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، وننوب اليه ونعوذ بالله من شرور انفسنا ، ومن سيئات أعمالنا . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم

(أما بعد) المسئلة الاولى مسبوقة دخل مع الامام ولم يعلم هل هو في أول الصلاة فيستفتح ويقرأ سورة أم في آخرها فيسكت (الجواب) أن اهل العلم اختلفوا في ذلك على قولين هما روايتان عن احمد (احدهما) أن ما يدركه مع الامام آخر صلاته وما يقضيه أولها قال في الشرح الكبير هذا هو المشهور في المذهب يروى ذلك عن ابن عمر

ومجاهد وابن سيرين ومالك والثوري وحكي عن الشافعي وأبي حنيفة وأبي يوسف لقول النبي صلى الله عليه وسلم « وما فاتكم فاقضوا » متفق عليه فالقضى هو الفأنت فعلى هذا ينبغي أن يستفتح ويستعيد ويقرأ السورة ( القول الثانى ) أن ما يدركه مع الامام أول صلاته والمقضى آخرها وهو الرواية الثانية عن احمد قال فى الشرح وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز واسحق وهو قول الشافعي ورواية عن مالك واختاره ابن المنذر لقوله عليه السلام « وما فاتكم فأتوا » فعلى هذه الرواية لا يستفتح فأما الاستعاذة فان قلنا تسنن فى كل ركعة استعاذوا فلا وأما السورة بعد الفاتحة فيقرأها على كل حال قال شيخنا لا اعلم خلافا بين الائمة الاربعة فى قراءة الفاتحة وسورة وهذا مما يقوي الرواية الاولى انتهى . وقال فى الفروع وقيل يقرأ السورة مطلقا ذكر الشيخ أنه لا يعلم فيه خلافا بين الائمة الاربعة وذكر ابن موسى المنصوص عليه وذكره الأجرى عن احمد وبنى قراءتها على الخلاف ذكره ابن هبيرة وفاقا وجزم به جماعة واختاره صاحب المحرر وذكر أب اصول الائمة تقتضى ذلك وصرح به منهم جماعة وانه ظاهر رواية الأثرم ويخرج على الروائين الجهر والقنوت وتكبير العيد وصلاة الجنائز وعلى الاولى يعنى الرواية الاولى المشهورة أن ما يدركه المسبوق مع الامام آخر صلاته ان ادرك من رباعية أو مغرب ركعة تشهد عقب قضاء اخرى وفاقا لابي حنيفة ومالك فى احدى الروائين له كالرواية الثانية انتهى

وفى القواعد الفقهية لما ذكر ما ينبني على الروائين من القوائد  
الفائدة الرابعة مقدار القراءة وللاصحاب فى ذلك طريقان أحدهما

انه اذا ادرك ركعتين من الرباعية فانه يقرأ في المقضيتين بالحمد وسورة معها على كلا الروايتين قال ابن أبي موسى لا يختلف قوله في ذلك والطريق الثاني بناؤه على الروايتين فان قلنا ما يقضيه أول صلاته فكذلك وإلا اقتصر فيه على الفاتحة وهي طريقة القاضي ومن بعده وذكره ابن أبي موسى تخریجا ونص عليه احمد في رواية الاثرم واوماً اليه في رواية حرب وانكر صاحب المحرر الرواية الاولى وقال لا يتوجه إلا على رأى من يرى قراءة السورة في كل ركعة أو على رأى من يرى قراءة السورة في الاخرين اذا نسيها في الاولين انتهى ملخصا والله اعلم

والذى يترجح عندنا أن ما ادركه المسبوق أول صلته لان رواية من روى فأتوا اكثر وأصح عند كثير من أهل الحديث مع أن رواية فاقضوا لا تخالف رواية فأتوا لان القضاء يرد في اللغة بمعنى التمام كما قال تعالى (فاذا قضيت الصلاة) وقال (فاذا قضيت مناسككم) قال في الفتح قوله صلى الله عليه وسلم «وما فاتكم فأتوا» أى اكملوا هذا هو الصحيح في رواية الزهري ورواية ابن عيينة بلفظ فاقضوا وحكم مسلم عليه بالوم في هذه اللفظة مع انه خرج اسناده في صحيحه لكنه لم يسق لفظه قال والحاصل أن اكثر الروايات ورد بلفظ فأتوا وأقلها بلفظ فاقضوا وانما تظهر فائدة ذلك ان جعلنا بين القضاء والاتمام مغايره لكن اذا كان مخرج الحديث واحداً واختلف في لفظة منه وامكن رد الاختلاف الى معنى واحد كان أولى وهنا كذلك لان القضاء ان كان يطلق على الفاتح غالباً لكنه يطلق على الاداء أيضاً ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة) الآية ويرد لمان أخر فيحمل قوله هنا فاقضوا على معنى الاداء أو الفراغ فلا

يفار قوله فأعموا فلا حجة فيه لمن تمسك برواية فافضوا على أن مادركه  
المأموم مع الامام هو آخر صلاته حتى استحب له الجهر في الركعتين  
الآخرين وقراءة السورة وترك القنوت بل هو أولها وان كان آخر  
صلاة امامه لان الآخر لا يكون إلا عن شيء تقدم واوضح ذليل على  
ذلك انه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال فلو كان  
ما يدركه مع الامام أخره لما احتاج الى إعادة التشهد انتهى ملخصا  
فظهر لك أن هذا القول هو الراجح والله سبحانه وتعالى اعلم

(المسئلة الثانية) رجل في سفر ودخل عليه وقت الزوال وهو عادم  
الماء فأخر صلاة الظهر ناويا التأخير الى العصر فوجد الماء في وقت الظهر  
ولم يستعمله فلما جاء وقت العصر اذا هو عادم للماء

(فالجواب وبالله التوفيق) أن المشهور عند الحنابلة أن مثل هذا  
لا إعادة عليه لانه يجوز له تأخير صلاة الظهر الى وقت العصر اذا كان  
ناويا للجمع قال في الشرح الكبير واذا كان معه ماء فأراقه قبل الوقت  
أو مر بماء قبل الوقت فتجاوزه وعدم الماء في الوقت صلى بالتيمم من غير  
إعادة وهو قول الشافعي وقال الاوزاعي ان ظن انه يدرك الماء في الوقت  
كقولنا وإلا صلى بالتيمم وعليه الإعادة لانه مفرط ولنا انه لم يجب عليه  
استعماله أشبه بالوظن أنه يدرك الماء في الوقت وفي شرح منصور على  
المنتهى من في الوقت أراقه أي الماء أو مر به وامكنه الوضوء منه ولم  
يفعل وهو يعلم أنه لا يجد غيره أو باعه أو وهبه في الوقت لغير من يلزمه  
بذله له حرم عليه ذلك ولم يصح العقد من بيع أو هبة تعلق حق الله تعالى  
بالمعقود عليه فلم يصح نقل الملك فيه كاضحية معينة ثم ان تيمم لعدم غيره

ولم يقدر على رد المبيع أو الموهوب وصل لم يعد لأنه عادم للماء حال التيمم  
اشبهه ما لو فعل ذلك قبل الوقت انتهى فاذا كان لا يبيد اذا مر به في الوقت  
ولم ينو الجمع فكيف اذا كان ناويا للجمع؟ والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة الثالثة) رجل قضى رجلا مثلاً جديدة (١) والذي عندهم انها  
زينة وأخذت أيا ما عنده يمبرها وترد عليه واخرجها من يده وربما رفعها  
عند اهله ولما لم تعبر جاء بها الذي قضاه فانكرها أن تكون جديدته التي  
دفعها اليه ولم تكن بيينة فاليمين على من تكون

(الجواب) أن الذي يظهر من كلامهم في هذه الصورة أن القول  
قول الدافع يمينه انها ليست جديدته التي دفعها اذا كانت قد خرجت  
من يده وأما اذا لم تخرج من يده فقيها قولان في المذهب أحدهما وهو  
المشهور في المذهب أن القول قول المشتري مع يمينه قال في الانصاف  
لو باع سلعة بنقد أو غيره معين حال العقد وقبضه ثم احضره وبه عيب  
وادعى انه الذي دفعه اليه المشتري وانكر المشتري كونه الذي اشتراه  
به ولا بيينة لواحد منهما فالقول قول المشتري مع يمينه لان الاصل براءة  
ذمته وعدم وقوع العقد على هذا المعين ولو كان الثمن في الذمة ثم نقده  
المشتري أو قبضه من قرض أو سلم أو غير ذلك مما هو في ذمته ثم اختلفا  
كذلك ولا بيينة فالقول قول البائع وهو القابض مع يمينه على الصحيح  
لان القول في الدعاوى قول من الظاهر معه والظاهر مع البائع لانه

(١) الجديدة نقد متداول بنجد، وزينة جيدة ويمبرها يدفعها الى الناس  
ورفعها عند اهله حفظها عندهم فخال السؤال ان رجلا دفع نقدا جيدا الى  
آخر فتصرف به اخذا وردا وربما حفظه عند اهله ثم في آخر الامر وقفت  
فانكرها صاحبها ولم تكن بيينة فعلى من تكون اليمين؟

ثبت له في ذمة المشتري ما لم يقد عليه المقدم غير معين فلم يقبل قوله في ذمته - الى أن قال - ومحل الخلاف إذا لم يخرج من يده انتهى ومراده انه إذا أخرج البائع من يده كما في الصورة المسؤول عنها فالقول قول المشتري وهو الدافع بلا خلاف عندهم والله أعلم .

(المسئلة الرابعة) باع رجل نمرة بعد بدو صلاحها بشرط القطع لنفي الضمان لاحقية الشرط هل يصح ذلك وينتفي عنه الضمان أم لا (الجواب وبالله التوفيق) أن مثل هذا الشرط الذي لا يقصد المتعاقدان حقيقته وإنما قصد ابطال ما أثبتته الله ورسوله من وضع الجائحة لان المقصود في العقود معتبر والاعمال بالنيات ومن اشترط شرطاً يخالف حكم الله ورسوله فهو باطل وان كان مائة شرط وكذلك اذا اشترط شرطاً لاحقية له وإنما قصده ونيته غير الشرط . وقد ذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله تعالى وتلميذه ابن القيم رحمه الله تعالى من ذلك صوراً كثيرة في كتاب الاعلام والله أعلم

(المسئلة الخامسة) لو اشترى سلعة وخرجت من يده وظهر بها عيب فهل يمين البائع على البت او على نفي العلم (الجواب) أن هذه المسئلة فيها قولان للعلماء همار وايتان عن الامام احمد (احدهما) أن الايمان كلها على البت في الاثبات والنفي إلا لنفي فعل غيره أول نفي الدعوى على الغير فيحلف على نفي العلم وهذا هو المشهور في المذهب (والقول الثاني) انها على نفي العلم مطلقاً في النفي والاثبات وهو الرواية الثانية عن احمد واختاره أبو بكر واحتج بالخبر الذي ذكره احمد وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « لا تضروا الناس في ايمانهم

أن يحلفوا على ما لا يعلمون» وعن أحمد رحمه الله رواية الثالثة يحلف لنفي عيب السلعة على العلم وهذا هو المروي عن عثمان رضي الله عنه في قصة العبد الذي باعه ابن عمر رضي الله عنهما ثم ظهر به عيب فقال له عثمان أتحلف أنك بعته وما تعلم به عيباً؟ والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة السادسة) لو اشترى سلعة ليسافر بها في بلد ثم وجد بها عيباً واشهد على الرد ولا حاكم يسلمها اليه والطريق مخوف ماوجه الحكم (الجواب) أن الوجه المناسب له في هذه الصورة أن يشهد من حضر انه فسخ العقد فان امكنه حفظها معه حتى يأتي صاحبها ففعل وإلا أودعها عند ثقة والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة السابعة) رجل أعار رجلاً شيئاً ليرهنه فرهنه عند آخر فاودعه المرتهن المعير مع علمه هل يزول الزوم أم لا (الجواب) أن المشهور عند الحنابلة أن المرتهن اذا أخرجه من يده زال الزوم وبطل الرهن لان استدامة القبض عندهم شرط في لزومه فمتى أخرجه من يده أو أعاده أو رده الى مالكه باعادة أو غير هازال لزومه قال في الاقناع وان أجره أى أجر الراهن الرهن أو أعاره أى الرهن لمرتهن أو لغيره باذنه فلزومه باق انتهى

وعن أحمد رحمه الله رواية اخرى انه يلزم بمسألة العقد قبل القبض في غير المكيل والموزون ومن اوجب استدامة القبض مالك وأبو حنيفة قال في الشرح الكبير وهذا التفريع على القول الصحيح وأما من قال ابتداء القبض ليس بشرط فأولى أن يقول الاستدامة غير شرط لان كل شرط يعتبر في الاستدامة يعتبر في الابتداء وقد يعتبر في الابتداء ما لا يعتبر في

الاستدامة وقال الشافعي استدامة القبض ليست شرطا لانه عقد يعتبر القبض في ابتدائه فلم يشترط استدামته كالهبة ولنا قول الله تعالى (فرهان مقبوضة) ولانها أحد حالاتي الرهن فكان القبض فيه شرطا كالأبتداء وبفارق الهبة فان القبض في ابتدائها يثبت الملك فاذا ثبت استغنى عن القبض ثانيا والرهن يراد للوثيقة ليمكن من بيعه واستيفاء الدين من ثمنه فاذا لم يكن في يده لم يتمكن من بيعه انتهى

وذكر في الانصاف وغيره عن احمد انه ان أجره أو أعاره لغير المرتهن زال لزومه قال في الانصاف نصره القاضي وقطع به جماعة واختاره أبو بكر في الخلاف قال المجد في شرحه ظاهر كلام احمد انه لا يصير مضمونا بحال انتهى . قال في الانصاف فلو استأجره المرتهن عاد اللزوم بمضي المدة ولو سكنه باجرته بلا اذنه فلا رهن نص عليهما ونقل ابن منصور ان كراه باذن الراهن أوله فاذا رجع صار رهنا والكراء للراهن انتهى فظهر بما تقدم أن المشهور في المذهب انه اذا أعاره الراهن المرتهن أو غيره أو أجره للمرتهن أو غيره باذن المرتهن ان لزومه باق بحاله

والقول الثاني انه متى خرج من يد المرتهن الى الراهن أو غيره باعارة أو اجارة أو سكن المرتهن الدار بلا اذنه فانه يبطل لزومه وهذا هو الذي ذكره في الانصاف وغيره منصوص احمد وهو طرد القول الصحيح عندهم لانهم ذكروا انه اذا أعاره المرتهن الراهن أو استأجره زال لزومه فأبي فرق بينه وبين الاجنبي مع أن الامام احمد رحمه الله نص على انه اذا اخرج من يده الى الراهن أو غيره زال لزومه كما تقدم في رواية ابن منصور وغيره والله اعلم

(المسئلة الثامنة) اعاره سيقا ليرهنه وقال شرطت عليك رهنه عند زيد أو في جنس كذا أو في قدر كذا فقال اطلقت الاذن لي فهل قوله معتبر لاتفاقهما على الاذن واختلافهما في الصفة أم قول المعير (فالجواب) أن القول في مثل هذا قول المالك لانه منكر لما ادعاه خصمه والقول قول المنكر يمينه لقوله عليه الصلاة والسلام « البينة على المدعي واليمين على من انكر » قال في الافناع وشرحه وإن استعار أو استأجر شيئاً ليرهنه ورهنه بعشرة ثم قال الراهن لربه أذنت لي في رهنه بعشرة فقال ربه بل أذنت لك في رهنه بخمسة فالقول قول المالك يمينه لانه منكر للاذن في الزيادة ويكون رهننا بالخمسة فقط

(المسئلة التاسعة) رجل استأجر ارضا للزرع فنبت فيها غرس

لمن يكون الغرس

(فالجواب) أن الذي يظهر من كلامهم في مثل هذه الصورة أن الغراس يكون للمستأجر لانه نبت على مائه فان شاء قلمه وسوى الحفر وان شاء تركه لصاحب الارض بقيمته والخيرة في ذلك للمستأجر (المسألة العاشرة) اذا استأجر رجلا على رعي دابة وعلى طلاها عن جرب فأخذ يرعاها ثم ماتت الدابة حتف اتفها هل يستحق شيئا من الاجرة في مقابلة رعيه وطلاه أم لا

(الجواب وبالله التوفيق) أن هذه المسئلة فيها قولان للعلماء وهما روايتان عن الامام احمد (احدهما) أنه لا يستحق شيئا من الاجرة إلا بتسليم العين وهذا هو المشهور في المذهب قال في الانصاف ويضمن الاجير المشترك ما جنت يده أو تلف بفعله على الصحيح من المذهب وقال

أيضاً وتجب الأجرة بنفس العقد هذا المذهب وتستحق كاملة بتسليم العين أو بفراغ العمل الذي بيده المستأجر كطباخ استؤجر لعلم شيء في بيت المستأجر انتهى

قال في المغني وإنما توقف استحقاق تسليمه على العمل لانه عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم العوض كالصداق والتمن في البيع ولا ضمان عليه أي الاستير المشترك فيما تلف من حرزه أو بغيره إذا لم يتعمد قال في الانصاف هذا المذهب قال الزركشي هو المنصوص عليه في رواية الجماعة ثم قال ولا اجرة له فيما عمل فيه أي الذي تلف في يده سواء قلنا انه لا يضمن أو عليه الضمان هذا المذهب مطلقاً وعليه أكثر الاصحاب والقول الثاني انه له اجرة ما عمل في بيت ربه دون غيره وعنه له اجرة البناء لا غير . نص عليه في رواية ابن منصور وعنه له اجرة البناء والمنقول اذا عمله في بيت ربه وقال ابن عقيل في الفنون له الاجرة مطلقاً لان وضه النفع فيما عينه له كالتسليم اليه كدفعه الى البائع غراره وقال ضعم الطعام فيها وكاله فيها كان ذلك قبضاً لانها كيله ولهذا لو ادعى طعاماً في غرارة أحدهما كان له قال في الانصاف وهو قوي وقال في المنتهى وشرحه وله أي الحامل اجرة حمله الى محل تلقه ذكره في التبصرة واقتصر عليه في المروع لان ما عمل فيه من عمل باذن وعدم تمام العمل ليس من جهته وهذا القول هو الذي يترجح عندنا والله سبحانه وتعالى أعلم (المسئلة الحادية عشرة) لو حرم شيئاً لا يعمل هل يكون ظاهراً أم لا (فالجواب والله التوفيق) انه ذكر في الانصاف وغيره من كتب المذهب انه لو قال علي الحرام أو يلزمني الحرام أو الحرام يلزمني فهو

لغو لا شيء فيه مع الاطلاق وفيه مع قرينته أو نيته أي الطلاق وجهان وأطلقهما في المغني والشرح والفروع قلت والصواب انه مع النية والقرينة كقوله أنت علي حرام ثم وجدت ابن رزين قدمه وقال في الفروع ويتوجه الوجهان ان نوى به طلاقا وان العرف قرينة ثم قل قلت الصواب انه مع القرينة أو النية كأنت علي حرام وهذا كله كلام الانصاف. واعلم أن الحلف بالحرام له صيغتان

(احدهما) أن يقول ان فعلت كذا فأنت علي حرام أو أنت علي حرام ان فعلت كذا أو ان فعلت كذا فامرأتي علي حرام هذا كله صيغة واحدة

(والصيغة الثانية) أن يقول الحرام يلزمني ان فعلت كذا أو ان فعلت كذا فالحرام لازم أو علي الحرام لا افعل كذا وما شبه هذا فكل هذا حلف بالحرام وقد اختلف العلماء في ذلك قديما وحديثا حتى ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى في كتاب الاعلام أن فيها خمسة عشر قولاً ثم سردها ثم قال وفي المسئلة مذهب وراء هذا كله وهو انه اذا وقع التحريم كان ظاهراً ولو نوى أنه الطلاق وان حلف به كان يمينا مكفرة قال وهذا اختيار شيخ الاسلام وعليه يدل النص والقياس انتهى كلامه وهذا هو الراجح عندي في هذه المسئلة لان اكثر الناس يقصدون بها الحلف عن الحض والمنع فعلى هذا يكون من ايمان المسلمين التي فرض الله فيها الكفارة كما قال تعالى في أول سورة التحريم (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ، والله موليكم ، وهو العليم الحكيم) بعد قوله لم تحرم ما أحل الله لك) فدل على أن الحلف بالحرام من ايمان المسلمين المكفرة لكن هل

تكون كفارته كفارة يمين مغالطة أو مخففة، ومن قال بأنه يكفر كفارة ظهار ابن عباس في إحدى الروايات عنه وسعيد بن جبير وأبو قلابة ووهب بن منبه وعثمان البتي وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد وحجة هذا القول أن الله جعل تشبيه المرأة بامه المحرمة عليه ظهاراً وجعله منكراً من القول وزوراً فالتشبيه بالمحرمة يجعله ظهاراً فإذا صرح بتحريمها كان أولى بالظهار قال ابن القيم رحمه الله تعالى وهذا أقيس الأقوال وافقهها ويؤيده أن الله لم يجعل للمكاف التحليل والتحرير وإنما ذلك إليه سبحانه وإنما جعل له مباشرة الأفعال والأقوال التي يترتب عليها التحليل والتحرير فالسبب إلى العبد وحكمه إلى الله فإذا قال أنت علي كظهر أمي أو قال أنت علي حرام فقد قال المنكر من القول والزور وكذب فإن الله لم يجعلها كظهر أمه ولا جعلها عليه حراماً فوجب عليه هذا القول المنكر والزور اغلظ الكفارئين وهي كفارة الظهار انتهى

وأما من قال أنه يمين يكفر بها تكفر به اليمين بكل حال وهو قول أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن عباس وعائشة وزيد بن ثابت وابن مسعود وعبد الله بن عمر وجمع من التابعين فحجة هذا القول ظاهر القرآن فإن الله سبحانه فرض تحلة الإيمان عقب تحريم الحلال فلا بد أن يتناره يقينا فلا يجوز جعل تحلة الإيمان بنير المذكور ويخرج المذكور عن حكم التحلة التي قصد ذكرها لاجله والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة الثانية عشرة) لو قال عقاري هذا مسبل يفعل به فلان ماشاء أو أراد ومات فلان قبله والحال ان قصده من جهات بر معلومة كصوام أو مؤذن أو امام ما الحكم فيه

( فالجواب ) أن مثل هذا وقف صحيح وللواقف أن يعين الجهة أو يعين رجلا غيره بجملة في أعمال البر هذا هو الصحيح ان شاء الله تعالى قال في الاقناع وشرحه وان قال وقتت كذا وسكت ولم يذكر مصرفه فالظاهر بطلانه والذي في الانصاف وفي الروضة لان الوقف يقتضي التملك فلا بد من ذكر المملك ولان جهالة المصرف مبطلة فعدم ذكره أولى بالابطال قال في الانصاف الوقف صحيح عند الاصحاب وقطعوا به وقال في الرعاية على الصحيح عندنا فظاهره أن في الصحة خلافا انتهى ومقتضاه أن صاحب الانصاف لم يطعم فيه على خلاف للاصحاب وكذا لم يحك الحارثي في صحته خلافا بين الاصحاب قال ولنا انه ازالة ملك على وجه القرية فصح مطلقا كالأضحية والوصية أما صبورة المجهول فالفرق بينهما أن الاطلاق يفيد مصرف البر لخلو اللفظ عن المانع منه وكونه متعارفا فالعرف اياه ظاهر في مطابقتها مراده وكذلك التقييد بالمجهول فانه قد يريد به معينا غير ما قلنا من المتعارف فيكون اذا الصرف الى المتعارف غير المطابق لمراده فبنتفي الصرف بالكلية فلم يصح الشرط انتهى ما ذكره في الاقناع وعبارة صاحب الانصاف

وان قال وقتت وسكت يعني حكمه حكم الوقف المنقطع الانتفاء والوقف صحيح عند الاصحاب وقطعوا به وقال في الروضة على الصحيح عندنا فظاهره أن في الصحة خلافا فعلى المذهب حكمه حكم الوقف المنقطع الانتفاء في مصرفه على الصحيح من المذهب كما قال المصنف هنا وقطع به القاضي في المجرد وابن عقيل واختاره صاحب التلخيص وغيره وقال القاضي واصحابه يصرف في وجوه البر انتهى كلامه وصورة

المسئلة المسؤول عنها تقرب من هذه الصورة لانه لم يعين الجهة وقد تقرر  
أن الصحيح أن تعيين الجهة ليس بشرط  
وأما اذا جعل النظر والتعيين الى الرجل بعينه فمات فقال في الاقتناع  
وشرحه فان لم يشترط الواقف ناظراً أو شرطه لانسان فمات المشروط  
له فليس للواقف ولاية النصب أي نصب ناظر لانتفاء ملكه فلم يملك  
النصب ولا العزل كل في الاجنبي ويكون النظر للموقوف عليه اذا كان  
الموقوف عليه آدمياً مينا كزيد أو جماعاً محصوراً انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم  
(المسئلة الثالثة عشرة) لو آجر الواقف مستحقه مدة طويلة وحكم  
حاكم بلزومها هل تلزم أم لا الى أن يأتي محل الحكم وهو موت المؤجر  
(فالجواب) أن الذي قطع به مشايخ المذهب أن المستحق للوقف  
اذا كان هو الناظر يجوز له اجارة الوقف مدة ولم يقدرها بطول أو قصر  
فدل على جوازها وصحتها بالمدة الطويلة ولم يذكرها في ذلك خلافاً إلا  
تخريباً ذكره الموفق في المغني أنها تبطل وإنما حكى الخلاف في انفساخها  
بموت المؤجر هل تنفسخ بذلك أم لا قال في المغني اذا آجر الموقوف  
عليه مدة فمات في اثنتائها وانتقلت إلى من بعده فقيه وجهان أحدهما  
لا تنفسخ الاجارة لانه آجر ملكه في زمن ولايته فلم تبطل بموته كما لو  
آجر ملكه الطلق (الثاني) تنفسخ الاجارة فيما بقي من المدة لانا تبيننا  
انه آجر ملكه وملك غيره فصح في ملكه دون ملك غيره كما لو آجر  
دارين احدهما له والاخرى لآخر وذلك لان المنافع بعد الموت حق  
لغيره فلا ينفذ عقده عليها من غير ملك ولا ولاية بخلاف الطلق فان  
الوارث من جهة الموروث فلا يملك الا ماخاف وما تصرف فيه في

حياته لا ينتقل الى الوارث والمنافع التي آجرها قد خرجت من ملكه  
 بالاجارة فلا ينتقل الى الوارث والبطن الثاني في الوقف يملكون من جهة  
 الواقف فما حدث منها بعد البطن الاول كان ملكا لهم فقد صادف تصرف  
 المؤجر ملكهم من غير اذنتهم ولا ولاية له عليهم فلم يصح ويتخرج أن  
 تبطل الاجارة كلها بناء على تفريق الصنف وهذا التفصيل مذهب الشافعي  
 فعلى هذا اذا كان المؤجر قبض الاجر كله وقلنا تنفسخ الاجارة فلن  
 انتقل اليه الوقف أخذه ويرجع المسأجر على ورتة المؤجر بحصته للباقي  
 من الاجرة وان قلنا لا تنفسخ رجع من انتقل اليه الوقف على التركة  
 بحصته وقال في الانصاف يجوز اجارة الوقف فان مات المؤجر فانتقل  
 الى من بعدهم تنفسخ الاجارة في أحد الوجهين أحدهما لا تنفسخ بموت المؤجر  
 وهو المذهب كناظر الملك وكذلك الطلاق قاله المصنف وغيره وصححه  
 جماعة وقدمه في الفروع وغيره وقال القاضي في المجردهذا قياس المذهب  
 والثاني تنفسخ جزم به القاضي في خلافه واختاره ابن عقيل والشيخ  
 تقي الدين وغيرهم قال القاضي هذا ظاهر كلام احمد في رواية صالح وقال  
 ابن رجب وهو المذهب الصحيح لان الطبقة الثانية تستحق العين بمنافعها  
 بانقراض الطبقة الاولى قلت وهو الصواب وهو المذهب وقال في الفائق  
 ويتخرج الصحة بعد الموت موقوفة لالازمة وهو المختار انتهى . ومحل  
 الخلاف المتقدم اذا كان المؤجر هو الموقوف عليه باصل الاستحقاق فأما  
 ان كان المؤجر هو الناظر العام أو من شرط له وكان اجنبيا لم تنفسخ  
 الاجارة بموته قولاً واحداً قاله الشيخ المصنف والشارح والشيخ تقي الدين  
 وغيرهم وقال ابن حمدان في رعايته وغيره ومحل الخلاف اذا آجره مدة

يعيش فيها غالباً فأما إن آجره مدة لا يعيش فيها غالباً فانها تنفسخ قولاً واحداً وما هو ببعيد فعلى الوجه الاول من أصل المسئلة يستحق البطن الثاني حصتهم من الاجرة من تركة المؤجر اذا كان قبضها وان لم يكن قبضها فعلى المستأجر وعلى الوجه الثاني يرجع المستأجر على ورثة المؤجر القابض قال الشيخ تقي الدين والذي يتوجه أنه لا يجوز تسليف الاجرة للموقوف عليه لانه لا يستحق المنفعة المستقبلية ولا الاجرة عليها فالتسليف لهم قبض ما لا يستحقونه بخلاف المالك وعلى هذا فللبطن الثاني ان يطالبوا المستأجر بالاجرة لانه لم يكن له التسليف ولهم ان يطالبوا الناظر انتهى كلام صاحب الانصاف وفيه بعض تلخيص والله سبحانه وتعالى اعلم وأما اذا حكم حاكم ممن يجوز له الحكم لكونه أهلاً لذلك في هذا العقد المختلف فيه ونحوه فانه لا يجوز له نقضه والله اعلم

(المسئلة الرابعة عشرة) لو خلع زوجته على نفقة ولده منها وشرطت ان مات فلا رجوع له هل يصح الخلع والشرط أو يفسد (فالجواب) وبالله التوفيق ان الذى يظهر من كلام الاصحاب ان مثل هذا الشرط يصح لانهم صححوا الخلع على المجهول كحمل أمها وما تحمل شجرتها وعلى ما في يدها وهو لا يظهر واشباه هذا قال في الانصاف اذا خالها على ما في يدها من الدراهم أو ما في بيتها من المتاع فله ما فيها فان لم يكن فيها شيء فله ثلاثة دراهم وأقل ما يسمى متاعاً قال وظاهر كلامه ان كان في يدها شيء من الدراهم فهي له لا يستحق غيرها ولو كان دون ثلاثة دراهم وهو صحيح وهو المذهب وقيل يستحق ثلاثة دراهم كاملة قال وان خالها على حمل أمها أو ما تحمل شجرتها فله ذلك

فان لم تحملا فقال احمد ترضيه بشيء وهو المذهب قال القاضي لاشيء له  
وتأول كلام احمد ترضيه بشيء على الاستحباب انتهى كلامه فدل على  
صحة الخلع على المجهول وهذه الصورة المسئول عنها غايتها ان يكون  
بعضها مجهولا وقد ذكروا انه يجوز لها ان تحالعه على رضاع ولده عامين  
قالوا فان مات رجع باجرة الباقي ومرادهم بذلك اذالم تشتط انه لا يرجع  
عليها اذا مات والله سبحانه وتعالى اعلم

(المسئلة الخامسة عشرة) رجل وقف وقفا على اللاعي وهو الذي  
يسأل في المساجد أو عند أبواب المساجد ومات الموقوف ثم بعد زمان  
طويل قام ابن الموقف وقال لنا قرابة ضعفا ويزعم ان مفت افتاه بانه  
احق به والوقف معين على مسجد الجامع من تكلم فيه من فقير غريب أو غيره  
( فالجواب ) أن المشهور عند اكثر الفقهاء من الحنابلة وغيرهم ان  
مثل هذا لا يجوز صرفه الى غير من ذكر الواقف اذا كان ذلك في جهة  
بر وقال الشيخ تقي الدين يجوز تغيير شرط الواقف الى ما هو اصلح منه  
باختلاف الزمان كما لو وقف ذلك على الفقهاء والصوفية لماحتاج الناس  
الى الجهاد صرف الى الجند قال في الانصاف يتعين مصرف الوقف الى  
الجهة الميمنة له على الصحيح من المذهب ونقله الجماعة وقطع به اكثرهم  
وعليه الاصحاب ثم ذكر كلام الشيخ المتقدم والله أعلم

(المسئلة السادسة عشرة) قول منصور في خيار المجلس بوكالة أو  
ولاية في بعض أفرادها مع ما في المعني من ذلك

( فالجواب ) أن مراده بذلك أن الذي يتولى طرفي العقد لا يثبت له  
خيار المجلس لانه هو البائع المشتري كالوكيل على بيع سلعة وشراها

أو الولي اذا باع ما ولي عليه فاشتراه من نفسه لنفسه لانه يتولى في ذلك طرفي العقد وعبارة منصور في شرح المنتهى ويثبت في بيع غير كتابة فلا خيار فيها تراد للعقود وغير تولى طرفي عقد في بيع بأن انفرد بالبيع واحد لولاية أو وكالة فلا خيار له كالشفيع وغير شراء منه يعقد عليه كرحمة المحرم لعقده بمجرد انتقال الملك اليه في العقد أشبهه مالومات قبل التفرق قال المنقح ويعترف بحريته قبل الشراء لانه استنقذا لا يشري حقيقة لاعترافه بحريته ثم ذكر الصور التي تكون بمعنى البيع ويثبت فيها خيار كالصالح الذي بمعنى البيع وكقسمة وهبة بمعنى البيع واجارة وما قبضه شرط لصحته كصرف وسلم وربوي بجنسه والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة السابعة عشرة) الماء المتنجس بالتغيير وهو كثير اذا حوض وترك حتى صفي هل يطهر أم لا قياسا على الخمرة اذا انقلبت لفصد التخليل (الجواب) أن الذي ذكره الفقهاء أن الماء المتنجس بالنجاسة سواء تغير طعمه أو لونه أو ريحه فانه لا يطهر حتى يزول التغيير بنزحه أو مكثرته بالماء أو بزوال تغيره بنفسه اذا كان كثيرا والكثير عند الحنابلة وغيرهم ما كان قلتين فاكثر. وأما التراب فالمشهور عندهم انه لا يطهره لانه لا يدفع النجاسة عن نفسه فمن غيره أولى قال في الفروع وقيل بلى واطلق في الايضاح روايتين وللشافعي قولان فعلى هذا اذا زال عنه أثر النجاسة بالكيفية ولم يبق فيه لون ولا طعم ولا ريح فانه يطهر لزوال النجاسة منه كالخمرة اذا انقلبت بنفسها خلا وكذلك النجاسة اذا استحالت والله سبحانه وتعالى أعلم

(المسئلة الثامنة عشرة) مسبوق اتم بمثله حالة دخوله مع الامام

وأنه بأتم احدهما لصاحبه بمعد المفارقة أو تكفي بمعد السلام لانه وقت ائتمامه به

## فالجواب

ان هذه المسئلة فيها وجهان لاصحاب احمد وبعضهم حكى فيها روايتين قال في الانصاف وان سبق اثنان ببعض الصلاة فاتم احدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما فعلى وجهين وحكى بعضهم في الخلاف روايتين منهم ابن تميم احدهما يجوز ذلك وهو المذهب قال المصنف والشارح وصاحب الفروع وغيرهم لما حكوا الخلاف : هذا بناء على الاستخلاف وتقدم جواز الاستخلاف على الصحيح من المذهب وجزم بالجواز ههنا في الوجيز والافادات والمنور وغيرهم ووصححه في التصحيح والنظم (والوجه الثاني) لا يجوز قال المجد في شرحه هذا منصوص احمد في رواية صالح وعنه لا يجوز هنا والا يجوزنا الاستخلاف اختاره المجد في شرحه وفرق بينهما وبين مسئلة الاستخلاف من وجهين انتهى وفيه بعض تلخيص والذي يترجح عندنا هو الوجه الاول سواء نوبا ذلك في حال دخولهما مع الامام والله سبحانه وتعالى اعلم

(المسئلة التاسعة عشرة) لو تصاف اثنان ثم أتى ثالث ثم ذكر أحدهما أنه كان محدثا وانصرف هل تصح صلاة الاول مع الثاني أم لا تصح صلاة الثلاثة (فالجواب) أن ظاهر كلام اصحاب أحمد أن مثل هذا تصح صلاته لانه حال المصافاة قد جهل حديثه وقد مضوا على انه اذا لم يعلم حديثه في

حال المصافة وجهله مصافه أيضا انه لا يكون فذآ قال في الانصاف عند قول المصنف :ومن لم يقف معه الا كافر أو امرأة أو محدث يعلم حديثه فهو فذ. قال ( تنبيه ) مفهوم كلام المصنف انه اذا لم يعلم حديثه بل جهله وجهله مصافه أيضا انه لا يكون فذآ وهو صحيح وهو المذهب نص عليه وجزم به في الفائق والشرح وقدمه في الفروع وقال القاضي وغيره حكمه حكم جهل المأموم حدث الامام على ما سبق والله سبحانه وتعالى أعلم

### الرسالة الثالثة عشرة

وهذه مسائل اخر سئل عنها الشيخ الامام أحمد بن ناصر رحمه الله ( المسئلة الاولى ) اذا التقى فئتان من المسلمين ووقع بينهما قتال وقتل من احدى الطائفتين رجل وعلم قاتله بعينه ورضوا بالدية فهل تكون الدية على القاتل أم على جميع الطائفة فنقول وبالله التوفيق اذا اقتتل طائفتان لمصيبة أو رياسة ونحو ذلك فهما ظالمتان وتضمن كل واحدة ما اتلفت على الاخرى صرح بذلك في الشرح الكبير والانصاف والاقناع والشيخ تقي الدين في السياسة الشرعية قال في الانصاف بمد قوله «وتضمن كل واحدة ما اتلفته على الاخرى» وهذا بلا خلاف أعلمه: لكن قال الشيخ تقي الدين ان جهل قدر ماتمه كل طائفة تساقطاً كمن جهل الحرام من ماله اخرج نصفه والباقي له. وقال أيضا أوجب الاصحاب الضمان على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المتلف قال في الاقناع وشرحه فلو دخل بينهم بصلح وجهل قاتله ضمناه وان علم قاتله من طائفة وجهل عينه ضمنته وحدها قال ابن عقيل

ويفارق المقتول في زحام الجامع والطواف أن الزحام والطواف ليس فيه تعد بخلاف الاول انتهى

قول مالك في الموطأ في جماعة اقتتلوا فانكشفوا ويذنبهم قتيلا أو جرح لا يدري من فعل ذلك به ان أحسن ماسمه في ذلك العقل وان عقله على القوم الذين نازعوه وان كان القتيلا أو الجريح من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعا انتهى . وقال في الشرح الكبير اذا اقتتل الفئتان فتفرقا عن قتيلا من أحدهما فاللوث على الطائفة الاخرى ذكره القاضي ، فان كانوا بحيث لا يقتله سهام بعضهم بمضا فاللوث على عائلة القتيلا وهذا قول الشافعي وروي عن احمد أن عقل القتيلا على الذين نازعوه فيما اذا اقتتل الفئتان إلا أن يدعوا على واحد بسينه وهذا قول مالك وقال ابن أبي ليلى عقله على الفريقين جميعا لانه يحتمل انه مات من فعل اصحابه فاستوى الجميع فيه وعن احمد في قوم اقتتلوا فقتل بعضهم وجرح بعض فدية المقتولين على الجرحين تسقط منها دية الجراح انتهى

وقال في الانصاف بمد ما ذكر نص أحمد هذا: قال الامام أحمد قضي به علي . وحمله على من ليس به جرح من دية القتلى شيء فيه وجهان قال ابن حامد قلت الصواب على انهم يشاركونهم في الدية انتهى

فهذا كلام الفقهاء فيما اذا جهل عين القتلى وأما اذا علم القتلى فقيه تعلق الحكم به فان كان القتل عمداً فالولياؤه يخبرون ان شاؤا اقتصوا أو ان شاؤا أخذوا الدية فان قبلوا الدية فهو من مال القتلى دون العاقلة ولا شيء على الطائفة التي هو منها الا أن يكونوا قطاع الطريق لانهم ردوهم ومباشروهم سواء وكذا ان تواطؤا على قتله فقتله بعضهم وأعانه الآخرون

كالمسك مع القاتل عند مالك وهو احدى الروايتين عن احمد فتكون  
الدية على المباشر والمعين لانهم سواء عند الجمهور ذكره الشيخ تقي الدين  
(والمسئلة الثانية) اذا ادعى على رجل أنه قتل رجلا فاقرب بالقتل

ولكن ادعى انه قتله خطأ فهل يقبل قوله أم لا؟ فنقول إذا لم يكن المدعى  
بينه وعلم القتل وصار ثبوت القتل باقرار المدعى عليه سئل المدعى عليه  
عن صفة القتل فان كان عمدا الفعل بما يقتل غالبا على تفصيل الفقهاء في أول  
كتاب الجنائيات فهذا لا يقبل قوله في دعوى الخطأ لانه أقر أنه ضربه  
بما يقتل غالبا وأن انكر أن يكون تعمد الفعل بل زعم أنه خطأ محض  
وفسره بذلك فالقول قوله ولا فصاح عليه لان من شرطه ان يكون القتل  
عمداً محضاً والاصل عدم ذلك وعلى هذا فتكون الدية في ماله دون عاقلته  
(والمسئلة الثالثة) اذا اقتتل طائفتان وادعت احدهما بالتعمدي من

الآخرى وجاءوا بالشهود وادعى المشهود عليهم بان الشهود من الطائفة  
المقاتلة لهم فهل ترد شهادتهم بذلك؟ فنقول ينظر في حال الشهود فان  
كانوا عدولا وادعوا أنهم لم يحضروا القتال ولم يدخلوا معهم وعلم  
صدقهم بقرائن الحال ترد شهادتهم بمجرد دعوى الخصوم لان الخصم  
اذا جرح الشاهد العدل لا يقبل قوله فيه الا ببينة . وأما اذا كان الشهود  
لا يعرفون بالمدلة أو كانت القرائن تدل على أنهم حاضرون معهم وانهم  
من جملتهم لم يقبلوا ولم تسمع شهادتهم . ومن صور المسئلة ما جرى بين  
الوداعين وأهل ميراث فان الوداعين زعموا أن معهم البينة على أنهم لم يبدووا بقتال  
وانما قتلوا دفعا عن أنفسهم فلما سألنا عن شهودهم اذا هم من جملتهم الذين غزوا  
فقتلناهم هؤلاء من جملتهم وعليهم من الدية بقدر نصيبهم منها ولا تقبل

شهادتهم بانهم يدفعون بها عن انفسهم والمسئلة واضحة في كلام العلماء  
لا يحتاج الى نقل عبارات الفقهاء والله اعلم

( والمسئلة الرابعة ) اذا ارضعت امرأة مطلقة ولدها ولم يجز بينها  
وبين الاب مشاركة على الرضاع ولكنها نوت الرجوع عليه واشهدت  
على انها محتسبة عليه فهل لها ذلك أم لا يثبت لها اجرة الا بالمشاركة  
بينها وبين الاب ؟ فنقول قد ذكر النقهاء ان الام احق برضاع ولدها اذا  
طلبت ذلك باجرة مثلها ولكن اختلفوا هل لها ذلك اذا كانت في حبال  
الزوج أم لا ؟ وأما إذا كانت مطلقة فهي احق برضاعه وان طلبت اجرة  
مثلها ولو مع وجود متبرعة غيرها واستدل صاحب الشرح بقوله تعالى  
( والوالدات يرضعن اولادهن ) فقدمهن على غيرهن وقال ( فان ارضعن  
لكم فآتوهن اجورهن ) وأما الدليل على وجوب تقديم الام اذا طلبت  
اجرة مثلها فما ذكرنا من الايتين ، ولان الام احق واشفق ولينها امراً  
من ابن غيرها فكانت احق به من غيرها ، كما لو طلبت الاجنية لارضاعه  
باجرة مثلها ، ولان في لارضاع غيرها تفويت الحق من الحضانة واضراراً بالولد  
ولا يجوز تفويت حق الحضانة الواجب والاضرار بالولد لنرض اسقاط  
حق اوجبه الله على الاب انتهى

فاذا عرفت انها احق بارضاعه باجرة المثل ولو وجد الاب متبرعة  
تبين لك ان لها الرجوع بالاجرة على الاب اذا نوت ذلك واشهدت عليه  
وان لم تشارك الاب لان غاية ما يقال لعل الاب يجد متبرعة أو يجد من  
يرضعه بدون اجرة المثل فيقال في جواب ذلك الام احق به ولو حصل  
من يتبرع برضاعه حينئذ لا تأثير لكونها تشارك اولاً تشارك لانها متى

أرضته وطلبت اجرة مثلها لزم الأب ذلك إلا أن تكون أرضته متبرعة  
 برضاع ابنها ولو تنوى الرجوع على الأب فلا شيء لها والله أعلم  
 (المسئلة الخامسة) هل منيحة الناقة ونحوها كالعارية والقول فيهما  
 سواء؟ فيقال المنيحة عارية لانه قبضها للانتفاع بلبسها فهو قابض بحظ نفسه  
 والمعير الرجوع في العارية متى شاء فان تلفت عند المستعير فهل هي  
 مضمونة بكل حال كما هو المشهور عن احمد والشافعي أم لا تضمن مطلقا  
 كما هو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وهو اختيار ابن القيم في الهدي أم  
 لا تضمن إلا أن يشترط ضمانها كما هو اختيار الشيخ ولا يخفى الراجح  
 عند التأمل وبالله التوفيق والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

وقع ذلك سنة ١٢٢٥

هجريه

تمت والحمد لله

# القسم الثاني

رسائل وفتاوى

العلامة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بطين

المتوفى سنة ١٢٨٢

رحمه الله تعالى



طبع بأمر جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملاحقتها

عبد العزيز آل سعود

أيده الله تعالى

الطبعة الأولى في سنة ١٣٤٥

---

مطبعة المنار بدمشق

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين وعليه تتوكل

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من  
شور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل  
فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد  
أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً  
أما بعد فقد جرت مناظرة بيننا وبينكم في كلام الله تعالى هل هو  
مخلوق أم لا . فذكرت أن الاختيار كم الوقف فلا تقولون مخلوق ولا غير  
مخلوق ، وزعمت أن الخلاف في ذلك لفظي .

فأما قولكم إن الخلاف في ذلك لفظي فليس الأمر كذلك ، وإنما  
يقال الخلاف لفظي بين المعتزلة والاشاعرة ، لأن المعتزلة يقولون كلام الله  
مخلوق ، والاشاعرة يقولون ليس بمخلوق والكلام عندهم المعنى ويقولون  
الحروف مخلوقة ، فقالت المعتزلة لا خلاف بيننا وبينكم لأن الكلام هو  
الحروف فإذا أقررتم بأن الحروف مخلوقة ارتفع النزاع فيكون الخلاف  
بين الفريقين لفظياً

وأما مذهب أهل السنة والجماعة فهو مخالف للمذهبين خلافاً معنويًا  
لأنهم يقولون كلام الله غير مخلوق والكلام عندهم اسم للحروف والمعاني  
فتميز بذلك غلط من قال إن الخلاف في ذلك لفظي . ومذهب أهل  
التوحيد والسنة أن الله يتكلم بحرف وصوت وأن القرآن كلام الله حروفه

ومعانيه ، وأن موسى سمع كلام الله منه بلا واسطة والقرآن والسنة يدلان على ذلك دلالة صريحة والله الحمد والمنة قال الله تعالى ( إنا أوحينا إليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده ) الى قوله ( وكلم الله موسى تكليماً ) ففرق بين الإيحاء المشترك وبين التكليم الخاص وقال تعالى ( ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه ) وقال تعالى ( يا موسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي ) وقال تعالى ( قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ) وقال تعالى ( ولو ان مافي الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ) وقال ( وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا ) وقال تعالى ( أفنظّمون أن يؤمنوا الهم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه ) وقال تعالى ( وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ) والآيات في ذلك كثيرة

وأما السنة فأكثر من أن تحصى منها أمره صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة بكلمات الله في عدة أحاديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم « ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجان » فمن قال إن الله لا يتكلم فقد رد على الله ورسوله وكفره ظاهر

وقد ذكرتم ان العرب يضيفون الفعل الى غير الفاعل فهذا لا ينكر أعني وجود المجاز في لغة العرب . وأما وقوع المجاز في القرآن فقيه خلاف بين الفقهاء حكاه شيخ الاسلام ابن تيمية وذكر ان أكثر الاثمة لم يقولوا ان في القرآن مجازاً ، ورد القول بوجود ذلك في القرآن واستدل له بأدلة كثيرة وعلى تقدير جواز وجوده في القرآن ، فمن المعلوم انه لا يجوز

صرف الكلام عن حقيقته حتى تجمع الامة على انه أريد به المجاز اذ لا سبيل الى اتباع ما أنزل الينا من ربنا الا على ذلك ، ولو ساغ ادعاء المجاز لكل أحد ما ثبت شيء من العبادات ولبطلت العقود كلها كالانكحة والطلاق والاقارب وغيرها ، وجلّ الله أن يخاطب الامة إلا بما تفهمه العرب من معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين . وأيضاً فالكلام اذا قام الدليل على ان المتكلم به عالم ناصح مرشد قصده البيان والهدى والدلالة والايضاح بكل طريق وحسم مواد اللبس ومواقع الخطأ ، وان هذا هو المعروف المألوف من خطابه ، وانه اللائق بحكمته لم يشك السامع في أن مراده هو ما دل عليه ظاهر كلامه .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية في أثناء كلام له . ومعلوم بانفاق العقلاء أن المخاطب المبين اذا تكلم بمجاز فلا بد أن يقرن لخطابه ما يدل على ارادة المعنى المجازي فاذا كان الرسول المبلغ المبين الذي بين للناس ما أنزل اليهم يعلم ان المراد بالكلام خلاف مفهومه أو مقتضاه كان عليه أن يقرن لخطابه ما يصرف القلوب عن فهم المعنى الذي لم يرد له اسما اذا كان لا يجوز اعتقاده في الله فانه عليه أن ينههم عن أن يمتقدوا في الله مالا يجوز اعتقاده واذا كان ذلك مخوفا عليهم ولو لم يخاطبهم بما يدل على ذلك فكيف اذا كان خطابه هو الذي يدلهم على ذلك الاعتقاد الذي تقول النفاة هو اعتقاد باطل — الى أن قال : وهذا كلام مبين لا مخلص لأحد عنه انتهى .

وأيضاً فالادلة الدالة على أن الله يتكلم حقيقة أكثر من أن يمكن ذكرها هاهنا منها ان الله سبحانه فرق بين الايماء المشترك بين الانبياء وبين التكليم الخاص لموسى فقال تعالى ( انا أوحينا اليك كما أوحينا الى

نوح والنبين من بعده ) الى قوله ( وكلم الله موسى تكليماً ) فلو لم يكن موسى سمع كلام الله منه بلا واسطة لم يكن له مزية على غيره من الرسل ولم يكن في تخصيصه بالتكليم فائدة ولم يسم كليم الله وقد قال تعالى ( ياموسى اني اصطفيتك على الناس رسالاًني وبكلامي ) وأيضاً فقد قال القراء إن الكلام إذا أكد بالمصدر ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ، وقد أكد الفعل بالمصدر في قوله ( وكلم الله موسى تكليماً ) وقال تعالى ( واذا نادى ربك موسى ) وقال ( وناديناه من جانب الطور الايمن وقربناه نجياً ) وقال ( فلما أتاها نودى ياموسى ايني انا ربك ) وقال تعالى ( فلما أتاها نودى من شاطيء الواد الايمن ) الآية فقي هذا ونحوه دلالة صريحة أن الله كلم موسى وناداه بنفسه بلا واسطة ، وموسى سمع كلام الله ونداه لانه لا يجوز لغير الله أن يقول ( ايني انا الله رب العالمين ) وقد ذكر الامام أحمد رضي الله عنه في كتاب الرد على الجهمية عن الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يارب هذا الكلام الذي سمعته هو كلامك ؟ قال نعم ياموسى هو كلامي وانما كلمتك بقوة عشرة آلاف لسان ولي قوة الالسن كلها وأنا أقوى من ذلك ، وانما كلمتك بقدر ما يطيق بدنك ، ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمت . فلما رجع موسى الى قومه قالوا صف لنا كلام ربك . فقال سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم . قالوا فشببهه ، قال هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلوة سمعتموها فكانه مثله

وروى عبد الله بن أحمد في كتاب السنة قال حدثني محمد بن بكر قال أخبرنا أبو معشر عن محمد بن كعب قال قال بنو اسرائيل لموسى

بم شبهت صوت ربك حين كلمك من هذا الخلق؟ قال شبهت صوته بصوت الرعد حين لا يترجم. وأيضاً في الصحيحين عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى الا شيئاً قدمه ، ثم ينظر أشأم منه فلا يرى الا شيئاً قدمه ، ثم ينظر تلقاء وجهه فتستقبله النار ، فمن استطاع منكم أن يقي وجهه النار ولو بشق تمرة فليفلح » وروى جابر بن عبد الله قال : لما قتل عبد الله بن عمرو بن حرام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا جابر « ألا أخبرك ما قال الله لا ييك ؟ » قال بلى . قال « وما كلم الله أحداً الا من وراء حجاب وكلم أبك كنفاحا قال يا عبد الله تمن علي أعطك . قال يارب تحبيني فاقتل فيك ثانية . قال انه سبق مني انهم اليها لا يرجعون . قال فأبلغ من ورائي ، فأنزل الله عز وجل ( ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون ) رواه ابن ماجه وغيره . ففي هذين الحديثين ما يبطل دعوى مدعى المجاز ويدحض حجته ويرغم أنفه . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « ما تقرب العباد الى الله بمثل ما خرج منه » يعني القرآن . وقال خباب بن الارت ياهنتاه تقرب الى الله بما استطعت فلن تتقرب اليه بشيء أحب اليه مما خرج منه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لما قرئ عليه قرآن مسيلة الكذاب فقال ان هذا كلام لم يخرج من الّ يعني رب فوضح بما ذكرناه ان الله يتكلم حقيقة وان من ادعى المجاز بعد هذا البيان فقد شاق الله ورسوله ( ومن يشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين ، نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً )

## فصل

وقد ذكرتم ما استدل به بعض المعتزلة على ان كلام الله مخلوق وهو قوله تعالى ( هو الاول والآخر ) ولا يشك من له عقل أن من دل الخلق على ان كلام الله مخلوق بقوله ( هو الاول والآخر ) لقد أبدت النجعة وهو إما ملغز وإما مدلس لم يخاطبهم بلسان عربي مبين وقد قال تعالى ( فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذروهم » مع انه ليس في هذه الآية شبهة لمن احتج بها فله الحمد والمنة ولا يشبه بها الا من أزاغ الله قلبه على رعاك الناس ، نسأل الله العافية .

وقلم الحروف يلزمها التعاقب ويتقدم بعضها بعضا فيلزم أن تكون مخلوقة . قلنا انما يلزم التعاقب في حق من يتكلم من الخارج ، والله سبحانه غير موصوف بذلك . وأيضا فواجب على كل مكاف التسليم لما جاء في الكتاب والسنة ولا يعارضه بزخارف المبطلين وهذيان الملحدين ، قال تعالى ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) فمن الله الرسالة وعلى الرسول البلاغ وعلينا التسليم

## فصل

وقلم إن القول بأن القرآن غير مخلوق لم يقله السلف ، وإن عدم القول بذلك هو الصواب ، وإنه هو اعتقادكم فلا تقولون : مخلوق ولا غير مخلوق . فأما قولكم إن هذا القول لم يقله السلف فلا ندرني من تعني بالسلف عندهم ، فإن كان يعني بالسلف عندهم جعداً وجهماً وابن أبي ذؤاد واتباعهم كأبي علي الجبائي وأبي هاشم واتباعهم من الجهمية والمعتزلة فصدقتم بأن هؤلاء علم قولوا هذه المقالة وإنما قالوا القرآن مخلوق وابتدأ لمن كان هؤلاء سلفه ، واستبدل سبيلهم بسبيل النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وما عوض لنا منهاج جهنم بمنهاج ابن آمنة الأمين

وإن كان يعني بالسلف عندهم الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام الذين لهم لسان صدق في الأمة الذين رفع الله قدرهم ، وأعلى منزلتهم ، الذين هم سلف الأمة حقاً ، فأخطأتم في نسبة عدم القول بذلك إليهم فإنهم كلهم مجمعون على أن القرآن كلام الله غير مخلوق . قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في القرآن ليس بمخلوق ولا مخلوق ولكنه كلام الله منه بدأ وإليه يعود . ذكر هذا الكلام عن علي الشيخ الحافظ عبد الغني المقدسي ، وذكر أيضاً عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس أنهما قالوا القرآن كلام الله منه بدأ وإليه يعود .

فقولهم رضي الله عنهم منه بدأ أي هو المتكلم به وهو الذي أنزله من لده ليس هو كما تقول الجهمية أنه خلق في الهواء أو غيره أو بدأ من عند غيره . وأما إليه يعود فإنه يسرى به في آخر الزمان من المضاحف

والصدور فلا يبقى منه في الصدور كلمة ولا في المصاحف منه حرف .  
وقال سفيان بن عيينة سمعت عمرو بن دينار يقول أدركت مشايخنا  
والناس منذ سبعين سنة يقولون القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدا  
واليه ، يهود . رواه محمد بن جرير وهبة الله بن الحسن الطبرياني في كتاب  
السنة لهما . وقد أدرك عمرو بن دينار أبا هريرة وابن عباس وابن عمر  
وغيرهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . فهذا يدل على شهرة القول  
بذلك في زمن الصحابة الذين ادركهم عمرو بن دينار ، وعلى شهرته عند  
التابعين ، وانهم كلهم على ذلك . وقال البخاري حدثنا سفيان بن عيينة قال  
أدركت مشيختنا منذ سبعين سنة منهم عمرو بن دينار يقولون القرآن  
كلام الله غير مخلوق ، فعمر بن دينار حكاه عن مشيخته والناس ، وسفيان  
حكاه أيضا عن مشيخته ، فهذا صريح في الدلالة على اشتها هذا القول  
في القرون التي أتى عليها النبي صلى الله عليه وسلم وكلام أئمة الاسلام  
في ذلك أكثر من أن يمكن ذكره هنا كأبي حنيفة ومالك والاوزاعي  
والليث والثوري والشافعي وابن المبارك واحمد واسحاق وأبي عبيد  
والبخاري وغيرهم من أئمة الحديث وكلهم على ذلك مجمعون ولكتاب  
ربهم وسنة نبيهم متبعون

وحكي غير واحد الاجماع على ذلك . قال الامام أبو محمد عبدالرحمن  
ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين  
وما أدركا عليه العلماء في جميع الامصار حجازاً وعرافاً ومصرأً وشاماً ومينا  
فكان في مذاهبهم أن الايمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، والقرآن  
كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته ، والقدر خيره وشره من الله وان الله

تعالى على عرشه بائن من خلقه كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله  
بلا كيف أحاط بكل شيء علما، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير  
وقد ذكرتم أن بعض السلف قال بخلق القرآن كابن المديني فلا  
شك أن ابن المديني وابن معين وغيرهما من أئمة الحديث أجابوا في المحنة  
كرها واعتذروا بالاكرام لما عاب عليهم الأئمة وهجرهم الامام أحمد ولم  
يمنزهم واحتج عليه ابن معين بعمار رضي الله عنه حين أكرهه أهل مكة على  
كلام الكفر ورد عليه أحمد بأن قال إن عماراً ضرب وأنتم قيل ليكم يريد  
أن نضربكم ومن المعلوم أنه لم يثبت في المحنة الا القليل والاكثر ون أجابوا  
مكروهين ومن نسب القول بذلك الى ابن المديني أو غيره من أهل الحديث  
بعد تصريحهم بأنهم انما أجابوا كرها فقد قال ما لا يعلم ونسب اليهم  
ما هم براء منه وذكرتم أن ابن عليه قال بذلك فهذا لا ينكر وابن عليه معروف  
عند أهل السنة بالبدعة وكلام الأئمة في ذمه كثير والبخاري وإن روى  
عنه فهو عنده من أهل البدع وقد روى البخاري عن غيره من أهل البدع  
لان الرجل اذا عرف منه الصدق والاتقان لما روى جازت الرواية  
عنه ولا يخرج ذلك عن كونه مبتدعا قال البيهقي في مناقبه ذكر الشافعي  
إبراهيم ابن عليه فقال أنا مخالف له في كل شيء وفي قول لا إله الا الله لست  
أقول كما يقول أنا أقول لا إله الا الله الذي كلم موسى من وراء حجاب  
وذلك يقول لا إله الا الله الذي خلق كلاما ما أسمعه موسى من وراء حجاب  
وأما قولكم ان الصواب في هذه المسألة الوقف وأنه هو اعتقادكم  
لا تقولون مخلوق ولا غير مخلوق فمضمون هذه المقالة أن الله يجب منا  
أن نتف موقف الحيارى الشاكين ونبقى في الجهل البسيط لانعرف الحق

من الباطل ولا الهدى من الضلال (مذبذبين بين ذلك لالى هؤلاء ولا الى هؤلاء) وان الله يحب عدم العلم بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ويجب منا الحيرة والشك ومن المعلوم ان الله لا يحب الجهل ، ولا الشك ، ولا الحيرة ، ولا الضلال ، وانما يجب الدين والعلم واليقين وقد ذم الله الحيرة بقوله تعالى (قل اندعو من دون الله مالا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا وما ينبتنا الله كالدخان استهوته الشياطين في الارض حيران) ومن المعلوم انه لا بد أن يكون كلام الله في نفس الامر مخلوقا أو غير مخلوق لا غير وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتقد أحد الامرين لا غير اذا كان الامر كذلك فلا بد أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد دل أمته على ما يعتقدونه من ذلك قال صلى الله عليه وسلم «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي الا هالك» وقال فيما صح عنه أيضا «ما بعث الله من نبي الا كان حقا عليه ان يدل امته على خير ما يعمله لهم وينهاهم عن شر ما يعمله لهم» وقال أبو ذر لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما طائر يقرب جناحيه في السماء الا ذكرنا منه علما . محال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين وإن دقت أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم الذي معرفته غاية المعارف وعبادته أشرف المقاصد والوصول اليه غاية المطالب فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة ان لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول على غاية التمام وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة

فقد علم ما سيكون ثم قال « اني تارك فيكم ما لان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله » فالرب سبحانه وتعالى عالم بما سيقع من التنازع فقال ( فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ) ومن المحال أن يأمرهم برد ما تنازعوا فيه الى ما لا يفصل النزاع ويبين الحق من الباطل وقد أمرنا الله سبحانه أن نقول ( اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا قام من الليل يصلي ( اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم » فهو يسأل ربه أن يهديه لما اختلف فيه من الحق فكيف يكون محبوب الله عدم الهدى في مسائل الخلاف وقد قال الله له وقل ( رب زدني علما ) وأيضا قال شك والحيرة ليست محمودة في نفسها بل اتفاق المسلمين غاية ما في الباب أن من لم يمكن عنده علم بالنفي ولا الاثبات يسكت فأما من علم الحق بدليله الموافق لبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس للوائف الشاك الخائر أن يتكبر على هذا العالم المتبع للرسول العالم بالمتقول والمعقول قال الامام أحمد رحمه الله من لم يقل : القرآن كلام الله غير مخلوق فهو يقول مخلوق والامر كما قال رحمه الله فانا نجد بعض من يقول بالوقف يعيب على من ينفي الخلق عن كلام الله ويمنحج عليه بحجج القائلين بالخلق كما أوردتم شيئا من ذلك وغبتم على الامام أحمد رحمه الله في كلامه في هذه المسألة قلت ان أحمد جعل هذه المسألة عديلة التوحيد قلت ذلك اتباعا لمن استوفى نصيبه

من الحق والجهل صاحب الكتاب المسمى بالعلم الشامخ وقد عاب في كتابه ذلك على الامام أحمد ونسبه الا التعصب وطعن أيضا على غيره من أئمة الحديث وأهل السنة ولقد أحسن القائل :

وإذا أتتك مذمتي من ناقص فهي الشهادة لي بأبي فاضل .  
 فلو أن هذا المسكين أمسك لسانه عن تنقص أئمة الاسلام لكان  
 أستر له وهو لم يضر الانفسه، لا يضرهم كلامه كما قيل :  
 وهل حط قدر البدر عند طلوعه كلاب اذا ما أنكرته فهرت  
 وما إن يضر البحر أن قام أحق على شطه يرمي اليه بصخرة  
 والذي ينبغي لهذا وأمثاله اذ هجمت بهم ذنوبهم عن استبانة الحق  
 ان يمسكوا ألسنتهم عن عيب اهل السنة والطنع عليهم ويلجؤا الى الله  
 في سؤال الهداية نسأل الله ان يهدينا واخواننا المسلمين الصراط المستقيم  
 صراط الذين انعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين

### فصل

وقد ذكرتم قول الجهمية أن موسى لم يسمع كلام الله منه انما سمعه  
 من غيره من الشجرة أو غيرها لان الكلام لا يكون الا من جوف وقرن  
 ولسان وشفقتين

فاما قولكم ان موسى لم يسمع كلام الله منه حقيقة وانما سمعه من غيره  
 فهذا ظاهر البطلان لانه لا يجوز لغير الله ان يقول (ياموسى انى انا الله  
 رب العالمين، ياموسى انى انا ربك فاخلم نعليك انك بالوادي المقدس طوى  
 وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى إننى انا الله لا اله الا أنا فاعبدني وأقم  
 الصلاة لذكري) فمن زعم ذلك فقد زعم أن غير الله ادعى الربوبية

والالهية ولو كان كما زعم القائل أن المخاطب لموسى غير الله كان يقول ذلك المخاطب ياموسى ان الله رب العالمين، ياموسى الله ربك لا يجوز له أن يقول انى انا الله رب العالمين انى أنا ربك وهذا مما احتج به الامام أحمد على الجهمية فيآله من بيان ما أوضحه وحجة ما أقطعها للمنازع

واما قولكم ان الكلام لا يكون الا من جوف وفم ولسان وشفيتين فهذا باطل لان الله تعالى قال للسموات والارض اتقيا طوعا او كرها قالت اتينا طائمين اترأها قالت بقم ولسان وشفيتين واجوارخ اذا شهدت على الكافر فقالوا للمشهدتم علينا قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شيء اترأها نطقت بالسان وادوات وقال (وتسكلمنا ايديهم وتشهد ارجلهم بما كانوا يكسبون) اترأها تكلمت بجوف وفم ولسان وشفيتين ولكن الله انطقها كيف شاء فكذلك تكلم الله كيف شاء من غير ان تقول بجوف ولا فم ولا لسان ولا شفيتين وقال النبي صلى الله عليه وسلم «انى لا عرف حجرا كان يسلم على» وسبح الحصافي كف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكف أبى بكر وعمر وعثمان وقال ابن مسعود كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل وجاء أن في آخر الزمان يكلم الرجل سوطه ونحو ذلك كثير ولا خلاف في أن الله قادر على أن ينطق الحجر الاصم من غير مخارج فبطل ما ادعوه من أن الحروف لا تكون الا من مخارج ومن الدليل على اتصاف الله بالكلام حقيقة قوله تعالى (واتخذ قوم موسى من بعده من حليمهم عجلا جسدا له خوار ألم يروا انه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا) نبه بهذا الدليل على أن من لا يكلم ولا يهدي لا يصاح أن يسكون الماء وكذلك قوله تعالى في الآية الاخرى عن العجل (أفلا يرون ان لا يرجع

اليهم قولاً ولا يملك لهم ضراً ولا نفعاً) فجعل امتناع صفة الكلام والتكلم وعدم ملك الضر والنفع دليلاً على عدم الإلهية وهذا دليل عقلي سمعي على أن الإله لا يبدأ بالكلم ويتكلم ويملك لعباده الضر والنفع والالم يكن الها، ومما استدل به أحمد وغيره من الأئمة على أن كلام الله غير مخلوق قوله تعالى (الإله الخالق والامر) قالوا فيما قال الإله الخالق لم يبق شيء مخلوق إلا كان داخلاً في ذلك ثم ذكر ما ليس بمخلوق فقال والامر وأمره هو قوله تبارك وتعالى فلا يكون خلقاً واستدل الإمام أحمد رحمه الله أيضاً على الجهمية لما قالوا إن كلام الله مخلوق فقال وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فشبهتهم الله بخلقهم حين زعمتم أن كلامه مخلوق فقي مذهبكم إن الله قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم فتكلم وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاماً فجعلهم بين كفر وتشبيهه فتعالى الله عن هذه الصفة ومما يبين أن السلف كانوا يعتقدون أن كلام الله غير مخلوق أنهم أوجبوا الكفارة على من حلف بالقرآن إذا حنث في يمينه وقال بعض الصحابة عليه بكل آية كفارة، سمع ابن مسعود رجلاً يحلف بالقرآن فقال أترأه مكفراً، إن عليه بكل آية كفارة

وقد أجمعوا على أنه لا يجوز الحلف بالمخلوق ولا تنعقد به اليمين، فلو كان القرآن مخلوقاً عندهم لم يميزوا الحلف به ولم يوجبوا على الحالف به إذا حنث كفارة لأنه حلف بشيء مخلوق. وأيضاً من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن اسم الله في القرآن مخلوق فيلزمه أن من حلف بالله الذي لا إله إلا هو لا يحنث لأنه حلف بشيء مخلوق. قال الإمام أحمد

في كتاب الرد على الجهمية ، وزعمت ان اسم الله في القرآن انما هو اسم مخلوق ، فقلنا قيل أن يخلق هذا الاسم ما كان اسمه . قالوا لم يكن له اسم فقلنا قبل أن يخلق العلم أكان جاهلا لا يعلم حتى خلق لنفسه علما ، وكان لا نور له حتى خلق لنفسه نورا ، وكان لا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة ، فعلم الخبيث ان الله قد فضحه وأبدي عورته للناس حين زعم ان الله سبحانه في القرآن انما هو اسم مخلوق . فقلنا للجهمي لو ان رجلا حلف بالله الذي لا اله الا هو كاذبا لا يحنث لانه حلف بشيء مخلوق ولم يحلف بالمخالق ففضحه الله في هذه . وقلنا للجهمي أليس النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي والخطباء من بعدهم والقضاة والحكام انما كانوا يحلفون الناس بالله الذي لا اله الا هو وكانوا مخطئين في مذهبكم انما كان ينبغي للنبي صلى الله عليه وسلم ولمن بعده في مذهبكم أن يحلفوا بالنبي اسمه الله واذا أرادوا أن يقولوا لا اله الا الله قالوا لا اله الا الذي خلق الله والا لم يصح توحيدهم ، فضحه الله لما ادعى على الله الكذب . وأيضاً فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الاستعاذة بكلمات الله وأرشد الامة الى ذلك فقال فيما ثبت في صحيح مسلم عن خولة بنت حكيم « من نزل منزلا فقال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يدخل من منزله ذلك » ففي هذا دليل صريح على ان كلام الله غير مخلوق لان الاستعاذة بالمخلوق شرك ، والنبي صلى الله عليه وسلم أبعد الناس عن الشرك

## فصل

وفد ذكرنا فيما تقدم ان مذهب أهل السنة ان الله يتكلم بحرف  
 وصوت فيصفون الله بالصوت والصوت هو ما يتأني سماعه والقرآن  
 والسنة يدلان على ان الله يتكلم بصوت قال الله تعالى ( فلما أتاها نودي  
 من شاطئ الواد الأيمن ) الآية وقال تعالى ( فلما جاءها نودي أن بورك  
 من في النار ومن حولها - الى قوله - يا موسى اني أنا الله العزيز الحكيم )  
 وقال تعالى ( فلما أتاها نودي يا موسى اني أنار بك ) وقال تعالى ( واذا نادى  
 ربك موسى ) وقال ( ونادينا من جانب الطور الايمن وقربناه نجيا )  
 والنداء لا يكون الا بصوت ، فدل على انه كلفه بصوت وموسى لم يسمع  
 الا الحرف والصوت هذا مما يعلم بالاضطرار وقال تعالى ( ويوم يناديهم  
 فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون \* ويوم يناديهم فيقول ماذا أجبتم  
 المرسلين ) وقال ( وناداهما ربهما ألم أنهكما عن تلكما الشجرة ) الآية .  
 والآيات في ذلك كثيرة

وأما السنة ، ففي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يقول الله يوم القيامة يا آدم فيقول لبيك  
 وسعديك فينادي بصوت ان الله بأمرك أن تبعث بعثا الى النار » الحديث  
 وروى عبدالله بن أنيس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول « يحشر الله الناس يوم القيامة - وأشار بيده الى الشام - عراة  
 غرلا بهما » قال - قلت ما بهما ؟ قال « ليس معهم شيء فيناديهم بصوت  
 يسمعه من بعد كما يسمعه من قُرب أنا الملك أنا الديان لا ينبغي لاحد

من اهل الجنة أن يدخل الجنة واحد من اهل النار يطلبه بمظلمة ولا ينبغي لاحد من اهل النار ان يدخل النار واحد من اهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى أقصه منه « قالوا وكيف وانما تأتي الله عراة غرلا؟ قال « بالحسنات والسيئات » رواه احمد وجماعة من الاثمة . وقال عبد الله بن احمد سألت أبي فقلت ان الجهمية يزعمون ان الله لا يتكلم بصوت فقال كذبوا انما يدورون على التعطيل . ثم قال حدثنا عبد الرحمن بن محمد المجاربي ثنا سليمان بن مهران الاعمش قال ثنا ابو الضحى عن مسروق عن عبد الله قال اذا تكلم الله بالوحي سمع صوته اهل السماء فيخرون سجداً حتى اذا فزع عن قلوبهم قال سكن عن قلوبهم نادى اهل السماء اهل السماء ماذا قال ربكم . قالوا الحق قال كذا وكذا ذكره عبد الله في كتاب السنة بهذا الاسناد ، ورواه ابو بكر الخلال وروى ابن ابي حاتم في الرد على الجهمية قال أخبرنا ابو زرعة أخبرنا عثمان بن ابي شيبة أخبرنا جرير عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الله بن الحارث عن ابن عباس قال ان الله تبارك وتعالى اذا تكلم بالوحي سمع اهل السموات له صوتا كصوت الحديد اذا وقع على الصفا فيخرون له سجداً فاذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الحق وهو البلي الكبير وقد قدمنا ما حكاه الامام أحمد عن الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يارب هذا الكلام الذي سمعته هو كلامك قال يا موسى هو كلامي - الى أن قال : فلما رجع موسى الى قومه قالوا صف لنا كلام ربك قال سبحان الله وهل استطيع أن أصفه لكم قالوا فشببهه قال هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أهل خلاوة سمعتموها فكانه مثله وتقدم أيضا . ارواه عبد الله بن أحمد عن محمد بن كعب قال قال

بنو اسرائيل لموسى بمشبهت صوت ربك حين كلمك من هذا الخلق؟ قال  
 شبيته بصوت الرعد حين لا يترجم وفيما ذكرناه كفاية لمن أراد  
 الله هدايته (ومن يضل الله فلن تجده له ولياً مرشداً) وذكر ابو الفرج  
 عبد الرحمن بن الفقيه نجم الدين الحنبلي قال كنت يوماً عند القاضي فتناظروا  
 في مسألة القرآن وعندنا طرحان الضير فقال لنا اسمعوا مني حكاية  
 قلنا هات قال تناظر اشعري وحنبلي فقال الاشعري للحنبلي اخبرني اذا  
 وقفك الله غداً بين يديه فقال لك من أين قلت ان كلامي بحرف وصوت  
 فاذا يكون جوابك فقال الحنبلي أقول يارب هو ذا أنا أسمع كلامك  
 بحرف وصوت قال ثم سكت فلم يرد هذا شيئاً فبهت القاضي ولم يدر  
 ما يقول وانتطمع الكلام على هذا

واحتج من ينفي الصوت بأن قال الصوت انما هو أنين جرمين والله  
 سبحانه متقدس عن ذلك (والجواب) أن يقال فهذا قياس منكم لله على خلقه  
 وتشبيهه له بعباده والله تعالى لا يقاس على مخلوقاته ولا يشبه بمصنوعاته  
 ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وايضاً فانه يلزمهم سائر الصفات التي  
 اثبتوها فان العلم في حقنا لا يكون الا من قلب والنظر لا يكون الا من  
 حدقة والسمع لا يكون الا من انخراق والحياة لا تكون الا في جسم والله  
 تعالى يوصف بهذه الصفات من غير أن يوصف بهذه الادوات فكذلك  
 الصوت وإلا فما الفرق؟ واتفق سلف الامة وأئمتها على ان القرآن الذي  
 يقرأه المسلمون كلام الله تعالى فالصوت المسموع صوت القاريء والكلام  
 كلام الباري فهم يميزون ما قام بالعبد وما قام بالرب تبارك وتعالى ولم يقل  
 احد منهم ان اصوات العباد ولا مداد المصاحف قديم مع اتقاهم ان

المثبت بين لوعي المصحف كلام الله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
«زينوا القرآن بأصواتكم» فالكلام الذي يقرأه المسلمون كلام الله والأصوات  
التي يقرؤون بها أصواتهم فالكلام شيء والصوت شيء آخر هذا مما لا يخفى  
على من لم يرسخ التعطيل في قلبه ثم ليعلم ان معة مدنا في اثبات الصفات  
على الكتاب والسنة فهما جاء فيهما فهو الحق والصدق لا يجوز التعرّيج  
على ما سواه ولا الالتفات الى هذيان يخالفه فان الله تعالى امرنا بالاخذ  
بكتابه والافتداء برسوله واخبر عن رسوله انه قال (ان اتبع الا ما يوحى  
الي) وقال (اتبعوا احسن ما انزل اليكم من ربكم) وقال سبحانه وتعالى (الذين  
يتبعون الرسول النبي الامي - الى قوله - فالذين امنوا به وعندوه ونصروه  
واتبعوا النور الذي انزل معه اولئك هم المفلحون) وقال (فليحذر الذين  
يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم) وهما نحن قد  
بيننا ان قولنا في الكتاب والسنة واجماع الامة فهاتوا ان في الكتاب  
او السنة او قول صحابي او امام مرضي ان الله لم يتكلم او انه يتكلم مجازا  
او ان كلامه مخلوق او انه لا يتكلم بحرف وصوت ولن تجردوا الى ذلك  
سيلا فرحم الله من عقل عن الله ورجع عن العقول الذي تخالف الكتاب  
والسنة وقال بقول اهل السنة وترك دين جهم وشيعته جعلنا الله سبحانه  
عمن هدي الى صراطه المستقيم ووفقنا لاتباع رضى رب العالمين والاقنءاء  
بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين والسلف الصالحين والصلاة  
والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين